



جمهورية مصر العربية

هيئة الرقابة الإدارية

بشأن: إعلان شرم الشيخ حول تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الفساد ومكافحته

في أوقات الطوارئ والتصدي للآزمات والتعافي منها

تم إعداد التقرير في ضوء طلب سكرتارية مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد موافقتها بمعلومات عن الجهود المبذولة لمواصلة استكشاف الصلات القائمة بين الفساد والأشكال الأخرى للجريمة، وخصوصاً الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية، بما فيها غسل الأموال، في أوقات منها أوقات الطوارئ والتصدي للآزمات والتعافي منها بالإضافة إلى تقديم معلومات عن التقدم المحرز والتحديات المواجهة في تنفيذ الفقرات من ١ إلى ٢١ من القرار ١/٩ "إعلان شرم الشيخ حول تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الفساد ومكافحته في أوقات الطوارئ والتصدي للآزمات والتعافي منها"، المعتمد في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (المؤتمر) في دورته التاسعة المعقودة في مدينة شرم الشيخ، من ١٣ إلى ١٧ ديسمبر عام ٢٠٢١.

الاستبيان

بيانات الاتصال:

يرجى تقديم بيانات عن سبل الاتصال لاحتمال طرح أسئلة للمتابعة، سحاط هذه البيانات بالسرية.

البلد: **مصر**

اسم الهيئة الحكومية: **هيئة الرقابة الإدارية**

الإدارة: **قطاع التعاون الدولي**

اسم مسؤول الاتصال:

هذا الاستبيان يتكون من جزأين: الجزء الأول يتضمن الإجراءات المتخذة لفهم الصلات بين الفساد والأشكال الأخرى من الجريمة، بينما الجزء الثاني يركز على التدابير الرامية إلى التصدي للفساد المرتبط بأشكال أخرى من الجريمة.

أولاً- فهم الصلات بين الفساد والأشكال الأخرى من الجريمة

١- هل أجرى بلدك أي تحليلات أو تقييمات لفهم الصلات المتبادلة بين الفساد والأشكال الأخرى من الجريمة بشكل أفضل، بما في ذلك أشكال الجريمة وكيف يمكن استخدام الفساد لتسهيل وإتاحة الجريمة المنظمة، والجريمة الاقتصادية، وغيرها من الجرائم، والعكس؟ **نعم/ لا**

أ. إذا **نعم**، فهل تم إجراء هذا التحليل من خلال تقييمات المخاطر الرسمية أو من خلال أساليب أخرى؟ يرجى الشرح.

الإجابة: فيما يتعلق بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

يتم إجراء تقييمات لفهم الروابط بين جرائم الفساد وجرائم غسل الأموال من خلال آلية رسمية وهي التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تعمل وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالتنسيق والتعاون مع أعضاء اللجنة الوطنية التنسيقية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بشكل مستمر على تحديث التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد تم تخصيص فريق تشغيلي بالوحدة لإعداد التقييم الوطني للمخاطر، والذي يقوم بجمع البيانات وفحصها وتحليلها.

وفي هذا الصدد، فقد قام الفريق التشغيلي المشار إليه بإعداد التقييم الوطني للمخاطر الأول في مصر والذي غطى الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، وقد تم اعتماد تقرير التقييم الوطني للمخاطر من قبل (اللجنة الوطنية التنسيقية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) في أغسطس ٢٠١٩، كما تم اتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لإعداد التحديث الأول للتقييم الوطني للمخاطر والذي يغطي فترة عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، وتم اعتماده في مايو ٢٠٢١، ولا يزال جمع البيانات جاري لإعداد التحديث الثاني للتقييم الوطني للمخاطر في الفترة التالية.

وبصفة عامة، وفي إطار نتائج التقييم الوطني للمخاطر وتحديثاته، يتم التعاون بين الجهات الوطنية المعنية لإصدار سياسات وإجراءات لمكافحة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحددة في كل نسخة من تقرير التقييم الوطني للمخاطر، منها على سبيل المثال:

- تحديث الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يتناسب مع نتائج التقييم الوطني للمخاطر.
- اتخاذ سياسات وتدابير لمكافحة المخاطر منها الحد من التعامل بالنقد، وتعزيز الإجراءات المرتبطة بالشمول المالي.
- إصدار القوانين واللوائح التي تدعم عملية مكافحة القطاعات التي قد تستغل من جانب المجرمين، مثل القطاع العقاري.
- إلى جانب ذلك، يتم إجراء التقييمات القطاعية للمخاطر وتحديثها من قبل السلطات الرقابية على المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية، والجهة المنظمة للمنظمات التي لا تهدف إلى الربح.

٢- يرجى حصر الأشكال الرئيسية للجرائم الأخرى ذات صلة بالفساد في بلدك.

- الاتجار في الأدوية ✓
- غسل الأموال ✓
- الاتجار في البشر ✓
- تهريب المهاجرين ✓
- الاتجار في الأسلحة النارية

- الجرائم التي تؤثر على البيئة
- الاتجار بالممتلكات الثقافية ✓
- جرائم الإنترنت
- الإرهاب ✓
- أشكال أخرى من الجريمة الاقتصادية أو الجريمة المنظمة أو غيرها من الجرائم ذات الصلة بالفساد (من فضلك اذكر) ✓

الإجابة: يمكن اعتبار الجرائم الخاصة بمنع الممارسات الاحتكارية وحماية المنافسة ذات صلة بجرائم الفساد.

٣- يرجى تقديم أمثلة على الفساد ذات الصلة بهذه الجرائم الأخرى. يرجى شرح إذا لديك أي قضايا/ حالات من التالي في بلدك:

أ. الفساد كعامل مساعد على ارتكاب الجريمة

(١) قضايا/ حالات قيام موظفين عموميين بإساءة استخدام مناصبهم لتسهيل نشاط إجرامي أو لحماية بعض الأفراد والكيانات الإجرامية - أو للحصول على دعم منهم- مثلاً عن طريق توفير التمويل أو الحماية أو لكسب الموارد العامة والسيطرة عليها؟

الإجابة: نعم، يتم ارتكاب جرائم التزوير من قبل الموظفين العموميين لتسهيل ارتكاب تهريب المهاجرين والاتجار في البشر، كما توجد قضايا بشأن ارتكاب الموظفين لجرائم الرشوة في جرائم تهريب الممتلكات الثقافية.

(٢) قضايا/ حالات تم فيها استخدام الفساد لتسهيل أشكال أخرى من الجرائم، مثل الاتجار في البشر، التجارة غير المشروعة أو تهريب المخدرات عبر الحدود؟ على سبيل المثال، هل هناك أي حالات تتعلق بما يلي:

- إصدار التصاريح أو التراخيص أو التأشيرات أو الوثائق الخاصة بالمعابر الحدودية
- شراء الأسلحة النارية
- رشوة موظفي الحدود
- تزوير البيانات في السجلات العامة
- أخرى ✓

الإجابة: فيما يتعلق بجرائم الفساد كجريمة أصلية لجرائم غسل الأموال مثال كالاتي:

- ورد إلى وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إخطار من أحد البنوك نظراً لتكرار قيام الشخص محل الإخطار بإصدار تحويلات من الخارج بالعملة الأجنبية لحسابه وحساب والده وكذا حسابات والدته وشقيقته وعقب ذلك قيام والده بسحب الأموال من حسابه وحساب الشخص محل الإخطار بموجب توكيل، وقد أفاد البنك المبلغ أنه قد نما إلى علمه بأنه قد صدر تعليمات من المصرف المركزي بإحدى الدول الأجنبية لشركات تحويل الأموال بعدم تحويل أية مبالغ باسم الشخص محل الإخطار.

• وبناءً على المعلومات الواردة بإخطار الاشتباه تم التواصل مع وحدة التحريات المالية بالدولة النظيرة من خلال شبكة إجمونت الآمنة، وقد أفادت وحدة المعلومات المالية النظيرة، تفيد قيام الشخص محل الإخطار مستغلاً الصلاحيات الممنوحة له لحيازة دفتر شيكات خاص بالجهة محل عمله في إصدار شيكات خصماً من حساب الجهة المشار إليها وإيداعها بحسابه، وفي المقابل يقوم بسحبها وتحويلها على النحو المشار إليه بعاليه عن طريق شركات تحويل الأموال

• وقد طلبت الوحدة المصرية من الوحدة النظيرة إتاحة تلك المعلومات إلى سلطات التحقيق والادعاء في جمهورية مصر العربية، كما قامت بموافاتها بالمعلومات السابق ورودها للوحدة، وبموجب ما تقدم، قامت الوحدة بإبلاغ سلطات التحقيق والادعاء لطلب اتخاذ التدابير التحفظية بعد الحصول على إذن من الوحدات النظيرة بإتاحة تلك المعلومات.

(٣) قضايا/ حالات الفساد في الاشتراء العمومي لخدمة مصالح الموظفين العموميين وشركائهم؟ حالات قيام المسؤولين بإعطاء حق الوصول إلى العقود والمناقصات لشركائهم في القضايا التي تنطوي على جرائم أخرى؟
الإجابة: نعم، توجد قضايا للفساد في الاشتراء العمومي لخدمة مصالح الموظفين العموميين وشركائهم وحالات قيام المسؤولين بإعطاء حق الوصول إلى العقود والمناقصات لشركائهم في القضايا التي تنطوي على جرائم أخرى.

(٤) قضايا/ حالات حماية ضحايا الجريمة والفساد التي يعوقها الفساد الذي يتورط فيه موظفون عموميون أو أشخاص في القطاع الخاص؟

ب. الفساد والجريمة المرتبطة بالسياسة

(١) الأفراد والكيانات الإجرامية الذين يحاولون استخدام الفساد للوصول إلى القيادة السياسية أو لكسب السلطة والنفوذ، من خلال ما يلي على سبيل المثال:
 تمويل الأحزاب السياسية
 المتاجرة بالنفوذ
 أخرى

(٢) قضايا/ حالات الجريمة والفساد التي تُستخدم لمحاولة التأثير على الانتخابات أو تعطيلها؟

(٣) حالات التورط الجنائي، بما فيها من خلال استخدام الفساد، لمحاولة التأثير على تعيينات الموظفين العموميين لبناء التبعية؟

ج. استخدام الفساد لإخفاء الجريمة المنظمة وغيرها من الجرائم

(١) حالات استخدام المجرمين وشركائهم لعائدات الجريمة والفساد للإثراء الشخصي وإخفاء أصل الجريمة ولغسل الأموال؟ على وجه الخصوص، حالات إخفاء الملكية التي تُستخدم لتسهيل الفساد وأشكال أخرى من الجريمة؟

الإجابة: نعم، توجد العديد من القضايا لحالات استخدام المجرمين وشركائهم لعائدات الجريمة والفساد للإثراء الشخصي وإخفاء أصل الجريمة ولغسل الأموال وفيما يتعلق بجرائم الفساد كجريمة أصلية لجرائم غسل الأموال مثال كالاتي:

- تلقت وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إخطاراً من أحد مكاتب المحاسبة تضمن قيام المشتبه فيه بتزوير عقد تأسيس إحدى الجامعات الخاصة ليصبح منفرداً برأسمالها، قامت الوحدة بفحص المستندات الواردة بالإخطار، ونظراً للاشتباه في ارتكاب جريمة التزوير، قامت الوحدة بطلب إجراء التحريات من إحدى جهات إنفاذ القانون التي أسفرت تحرياتها عن ارتكاب المشتبه فيه جريمة التزوير بغرض نسب ملكية الجامعة له ولعائلته، والاستيلاء بالاشتراك مع مجلس أمناء الجامعة على مبالغ ضخمة.
- وقد أشارت جهة إنفاذ القانون بمحضر التحريات إلى قيام المشتبه فيه باكتساب وحيازة وإدارة واستثمار أموال متحصل عليها من جراء ارتكابه لجرائم التزوير والاستيلاء، بقصد إخفاء طبيعة المال وتغيير حقيقته في العديد من الأشكال للحيلولة دون اكتشاف مصدره، وقيامه بإيداعات نقدية وتحويلات بمبالغ كبيرة وشراء عقارات داخل مصر وخارجها فضّال عن احتفاظه بأرصدة بنكية داخل مصر وخارجها.
- قامت الوحدة بإجراء التحريات المالية والتي أسفرت عن احتفاظه بحسابات طرف عدة بنوك محلية وبنوك أجنبية وقيامه بتحصيل شيكات من حساب الجامعة المشار إليها سلفاً، وقامت الوحدة بالتواصل مع إحدى وحدات التحريات المالية النظيرة التي أسفرت عن امتلاك المذكور وعائلته لعقارات بالخارج واحتفاظه بحسابات بنكية بذات الدولة الأجنبية
- وفي ضوء توافر دلائل على ارتكاب الجرائم المشار إليها سلفاً، أصدرت النيابة العامة أمر بمنع المذكور وزوجته من التصرف في أموالهم

- (٢) حالات استخدام الفساد لعرقلة التحقيقات والملاحقات القضائية وإصدار الأحكام في الجرائم المنظمة وغيرها من الجرائم، مثل الرشوة أو تخصيص الخدمات السياسية وغيرها لموظفي إنفاذ القانون والموظفين القضائيين؟ هل هناك أي قضايا فساد مرتبطة بالجريمة المنظمة وغيرها لا تتابعها السلطات ("غض الطرف")؟
- (٣) قضايا لأفراد وكيانات تستخدم الفساد والجرائم الأخرى لتوليد الأموال اللازمة لشراء الحماية من الشرطة؟ حالات لاستخدام الفساد في جهات إنفاذ القانون لحماية الجريمة المنظمة؟
- (٤) حالات إعاقة إنفاذ القانون بسبب نقص المعلومات والبيانات، وكذلك الإبلاغ عن الجرائم المتعلقة بالفساد؟

٤- هل قام بلدك بجمع بيانات أو إحصاءات لتتبع و/ أو تحليل الاتجاهات المتعلقة بالصلوات بين الفساد وأنواع الجريمة الموضحة في السؤال (٢) أعلاه؟ **نعم/ لا**

أ. هل يتم تحليل هذه البيانات واستخدامها بشكل منهجي، كما هو الحال في المنع والتحقيقات أو الملاحظات القضائية؟ **نعم/ لا**

الإجابة:

نعم، خلال الفترة من عام ٢٠١٥ وحتى تاريخه قامت هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، في إعداد وإصدار مؤشر منع ومكافحة الفساد الإداري في مصر ويتكون من مؤشران رئيسيان: مؤشر إدراك الفساد الإداري ومؤشر إدراك جهود منع ومكافحة الفساد الإداري، وفقاً للمنهجيات الدولية وأبرزها منهجية مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

ب. يرجى وصف أي منهجيات مستخدمة لتعزيز القياس والوضوح في المصطلحات، وتحقيق فهم أعمق للسياقات المختلفة (على سبيل المثال في أوقات السلم أو في حالات الطوارئ أو حالات النزاع) والقطاعات (مثل إنفاذ القانون، وعبور الحدود، والهجرة والاستخبارات والأمن والمشتريات)، وكذلك أي تقييمات لتهديدات الفساد أو الجريمة المنظمة تأخذ في الاعتبار الروابط بين الفساد والأشكال الأخرى للجريمة.

الإجابة:

• خلال الفترة من عام ٢٠١٥ وحتى تاريخه قامت هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، في إعداد وإصدار مؤشر منع ومكافحة الفساد الإداري في مصر، وفقاً للمنهجيات الدولية وأبرزها منهجية مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، تعتمد منهجية عمل المؤشر على إجراء مسح ميداني لعينة ممثلة للمجتمع على مستوى ٢٧ محافظة، لقياس درجة إدراك انتشار الفساد الإداري ومدى وعيهم بالجهود المبذولة لمنع ومكافحة الفساد، ويتم تنفيذه بشكل سنوي.

• تقاس درجة المؤشر العام للفساد الإداري في مصر من خلال توزيع استمارات أسئلة وتجميعها وتحليلها من سبعة شرائح هي: مؤشر إدراك المواطنين، ومؤشر إدراك مسؤولي الشركات، وخمسة مؤشرات لتقييم الخبراء في خمسة مجالات وهي (الاقتصاد، والحوكمة، والقانون، والسياسات العامة، والشركات).

• تتمثل مظاهر الفساد الإداري التي يتم الاستطلاع بشأنها بكافة قطاعات الدولة في

الآتي:

- مُجاملة الأقارب والوساطة في تسهيل الإجراءات الحكومية.
- الرشاوى والهدايا والإكراميات.
- إساءة استغلال المال العام.
- الاستيلاء على المال العام.

• فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

فإنه يتم إعداد التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالاعتماد على نطاق واسع من المعلومات الكمية والنوعية، وقد تم إنشاء قاعدة بيانات خاصة بوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتقييم المخاطر ذات الصلة، كما يعتمد التقييم

الوطني للمخاطر المشار إليه على تحليل القضايا، وجمع المعلومات الاستخباراتية من الأجهزة الأمنية، والإحصاءات والاستبيانات التي تم استيفاؤها من القطاعين العام والخاص؛ والتي تضمنت معلومات كمية ونوعية استخدمت للتعرف على نقاط الضعف. إلى جانب ذلك يتم الاعتماد على نتائج اجتماعات الفريق التشغيلي المختص بإعداد التقييم الوطني للمخاطر والاجتماعات الثنائية مع الجهات المعنية، والتحليل الكلي المعد من قبل الوحدة **Analysis-Macro** القائم على منهج الـ **PESTEL**، ومصادر المعلومات العامة والدراسات والإحصاءات المنشورة، وتقارير المنظمات الدولية، ونتائج ورش العمل الخاصة بتقييم المخاطر المنعقدة بحضور خبراء متخصصين من الجهات ذات العلاقة.

٥- هل قام بلدك بجمع بيانات أو إحصاءات لتتبع و/ أو تحليل الاتجاهات المتعلقة بالتعاون الدولي في هذا الصدد؟ **نعم/ لا**

أ. يرجى توضيح وتبادل أي استنتاجات أو نتائج فيما يتعلق بالممارسات الجيدة والتحديات في مجال التعاون الدولي فيما يتعلق بمكافحة الفساد من حيث صلته بأشكال الجريمة الأخرى الإجابة:

- من الممارسات الجيدة في إطار ارتباط هيئة الرقابة الإدارية بعلاقات عديدة مع الأجهزة النظرية الإقليمية والدولية من خلال مذكرات تفاهم ثنائية للتعاون في مجالات الوقاية من الفساد ومكافحته فيتم تفعيل تلك المذكرات بتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات في الجرائم ذات الصلة.
- ان هيئة الرقابة الإدارية عضو بعدة اتحادات وشبكات دولية وإقليمية والتي يتم من خلالها التعاون مع الأجهزة النظرية للهيئة والأعضاء بتلك الاتحادات والشبكات لتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات ومنها: الشبكة العالمية لسلطات إنفاذ القانون وهيئات مكافحة الفساد **Globe**، شبكة هيئات الوقاية من الفساد **NCPA**، الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بالبلدان العربية، واتحاد هيئات مكافحة الفساد الإفريقية.
- فيما يتعلق بالتعاون القضائي الدولي، تباشر النيابة العامة دورها في إجابة طلب المساعدة القضائية المرسل من الدول الأجنبية إما بتوفير المعلومات اللازمة أو إذ ثبت تواجد الموجودات على أراضيها اتخاذ إجراءات التحقيق القضائي بشأن جريمة غسل الأموال وإصدار قرارات بالمنع من التصرف للمتهمين (أوامر التحفظ) واتخاذ إجراءات الملاحقة القضائية لحين صدور حكم بالإدانة ومصادرة الأموال.
- من أبرز الممارسات الجيدة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:
 - تتعاون وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع وحدات التحريات المالية النظرية في ضوء عضويتها بمجموعة إجمونت عن طريق الموقع الآمن لمجموعة إجمونت (**Web Secure Egmont**) ، كما تقوم بإبرام مذكرات التفاهم مع وحدات نظيرة، كما يتم تبادل المعلومات بالاعتماد على مبدأ المعاملة بالمثل.

■ علاوة على ذلك، قامت وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالانضمام مؤخراً إلى الشبكة الدولية لجهات إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد GloBE وذلك لتعزيز التعاون في مكافحة غسل الأموال الناتج عن جرائم الفساد، حيث أن الهدف من إنشاء تلك الشبكة هو تمكين جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) من ربط سلطات مكافحة الفساد لديهم بنظيراتها في جميع أنحاء العالم من أجل مقاضاة أسرع وأكثراً للممارسات والشبكات الفاسدة، وقد سعت الوحدة إلى الانضمام إلى تلك الشبكة لأنها تتميز بتمكين أعضائها من التواصل فيما بينهم بشكل رسمي وغير رسمي؛ كما تهدف إلى تبادل الخبرات بين جهات إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد في الدول المختلفة.

٦- هل اتخذ بلدك أي خطوات على المستويات الوطنية أو الإقليمية أو المحلية لتحسين فهم ودراسة الروابط بين الفساد والجرائم الأخرى، مثل البحث الجنائي أو التدريب أو زيادة الوعي؟ **نعم/ لا**
أ. إذا كانت الإجابة نعم، يرجى التوضيح مع تقديم أمثلة.

الإجابة: فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فعلى المستوى المحلي: يتم عقد برامج تدريبية وورش عمل خاصة للجهات المبلّغة، تركز على الجرائم الأصلية لجريمة غسل الأموال، والتي من بينها جرائم الفساد. وعلى المستوى الإقليمي والدولي:

- شاركت وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في إعداد تقرير التطبيقات الصادر عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حول (غسل الأموال والفساد)، ويلقي هذا التقرير الضوء على مشكلة غسل عائدات الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد تم خلال إعداد التقرير النظر في عدد (٥٦) قضية من قضايا غسل الأموال.

- شاركت الوحدة في الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والذي تم انعقاده في الفترة من ١٣ وحتى ١٧ ديسمبر ٢٠٢١ في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، حيث قامت الوحدة بتنظيم حدث خاص بعنوان "دور وحدات التحريات المالية في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة"؛ وقد شارك في هذا الحدث العديد من الجهات الوطنية والأجنبية المشاركة في تلك الدورة من مؤتمر الدول الأطراف، وقد اهتمت الوحدة خلالها بتوضيح العالقة بين التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بجرائم الفساد وجريمة غسل الأموال.

٧- ما هي جوانب الفساد من حيث صلته بأشكال الجريمة الأخرى التي تعتبرها تتطلب مزيداً من البحث، وما هي الثغرات في المعرفة أو الفهم التي إذا تم معالجتها، يمكن أن تسهل مكافحة هذه الجرائم؟

ثانياً- التدابير التي تهدف إلى التصدي للفساد المرتبط بأشكال أخرى من الجريمة

٨- هل اعتمدت حكومتك أو استخدمت أي تدابير على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو المحلي تهدف إلى منع الفساد المرتبط بالأشكال الأخرى من الجريمة؟ **نعم/ لا**

- أ. إذا كانت الإجابة نعم، يرجى الشرح. *التدابير قد تضمن:*
- ضمانات في قطاعات محددة (مثل: إنفاذ القانون، عبور الحدود، الهجرة، الأمن والاستخبارات، المشتريات)
 - وضع استراتيجيات وسياسات وخطط عمل محددة الأهداف على الصعيد الوطني أو القطاعي تتناول على وجه التحديد الصلات بين الفساد وغيره من الجرائم ✓
 - إنشاء أطر مؤسسية مخصصة ✓
 - قواعد أو مدونات سلوك محددة أو معايير الشفافية والنزاهة للموظفين العموميين الأكثر تعرضاً لخطر التورط في الجريمة والفساد ✓
 - أنظمة الإفصاح عن الأصول والمصالح الخاصة ✓
 - آليات الرقابة، مثل أنظمة الموافقة الداخلية لتجنب عقد اجتماعات فردية
 - ضوابط إصدار التأشيرات وتصاريح العمل وتراخيص الأسلحة النارية
 - استخدام الأدوات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمنع (أو اكتشاف) مثل هذه الجرائم
 - رفع مستوى الوعي وتدابير الوقاية للموظفين العموميين المعرضين للفساد وغيره من أشكال الجريمة ✓
 - أخرى ✓
- الإجابة:

- فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن من أبرز التدابير إصدار التشريعات ذات الصلة؛ ويأتي على رأسها قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته ولائحته التنفيذية، يجرم المشرع المصري غسل الأموال حيث حدد بموجب قانون غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته المقصود بجريمة غسل الأموال والعقوبات المقررة لها، كما عرف الجريمة الأصلية والمتحصلات.
- ووفقاً للمادة (١) تعرف الجريمة الأصلية على أنها كل فعل يشكل جنائية أو جنحة بموجب القانون المصري، سواء ارتكب داخل البلاد أو خارجها متى كان معاقبا عليه في كلا البلدين، أما المتحصلات فهي الأموال أو الأصول الناتجة أو العائدة بطريق مباشر أو غير مباشر من ارتكاب أية جريمة أصلية.
- كما جرم المشرع المصري المشاركة في ارتكاب جريمة غسل الأموال والتعاون والتآمر على ارتكابها والمساعدة والتشجيع على ذلك وتسهيله، وذلك بموجب الأحكام العامة المتعلقة بالاشتراك الجرمي والمنصوص عليها في قانون العقوبات (المواد ٤٠ و ٤١ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥). أما بالنسبة لإسداء المشورة، فإنها تندرج من ضمن أفعال المساعدة المنصوص عليها في المادة ٤٠ والتي أشارت إلى "ساعدهم بأي مت المادة" طريقة أخرى". كما جرمت المادة ١٤ من قانون مكافحة غسل الأموال الشروع في ارتكاب جريمة غسل الأموال.
- صدور قرار رئيس الجهاز رقم ٢١٠٢ / ٢٠٠٩ بالموافقة على الميثاق المصري العام للأخلاقيات والسلوك لممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة.

٩- هل اعتمدت حكومتك أو استخدمت أي تدابير تهدف إلى الكشف عن الفساد المرتبط بأشكال أخرى من الجريمة والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه قضائياً؟ **نعم/ لا**
 أ. إذا كانت الإجابة نعم، يرجى الشرح. **التدابير قد تضمن:**

- **تشريعات تجرم جميع أشكال الفساد المتصلة بأنواع الجريمة الأخرى ✓**
- تشريعات تنصب على مسؤولية الأشخاص الاعتباريين عن دورهم في الفساد المرتبط بأشكال الجريمة الأخرى
- **تدابير لتحديد الأشخاص الاعتباريين المنتفعين ✓**
- **تقنيات التحري المتخصصة ✓**
- **أطر مؤسسية معززة، بما في ذلك إنشاء هيئات مخصصة (مثل الهيئات المكلفة بتحديد الصلات بين الفساد وغيره من الجرائم)، أو فرق عمل أو آليات تنسيق بين السلطات المسؤولة عن الفساد والجرائم الأخرى ✓**
- **بناء القدرات، بما في ذلك التدريب المستهدف والتعلم من الأقران للسلطات المعنية ✓**
- **تدابير للتمكين من تحديد الأصول المتأتية من جرائم متعلقة بالفساد ومصادرتها وتعقبها وضبطها (وإعادتها عند الاقتضاء) ✓**
- آليات لمعالجة دور المهنيين (أي الماليين أو القانونيين، أو المحاسبين أو غيرهم من المهنيين ذوي الصلة) في تحويل عائدات الفساد والجرائم الأخرى
- **التدابير التي تهدف إلى تشجيع حماية أو مشاركة الجهات الفاعلة من خارج القطاع العام، بما في ذلك:**

- **آليات الإبلاغ والحماية القانونية والحوافز الرامية إلى تشجيع الأشخاص على الإبلاغ عن الفساد وغيره من الجرائم ✓**
- **تدابير لحماية الضحايا والشهود والمجرمين**
- **تدابير تهدف إلى ضمان التحقيق في أعمال العنف المرتكبة ضد الصحفيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي يتصل نشاطها المهني بالفساد المرتبط بجرائم أخرى وملاحقة مرتكبيها قضائياً**

الإجابة:

- **ان جمهورية مصر العربية لديها تشريعات تجرم جميع أشكال الفساد المتصلة بأنواع الجريمة الأخرى، كما لديها تشريعات تجرم مسؤولية الأشخاص الاعتباريين عن دورهم في الفساد المرتبط بأشكال الجريمة الأخرى كالمسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري في قانوني مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية وكذلك قوانين حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وحماية المستهلك.**
- **توجد لدى جهات التحقيق تقنيات التحري المتخصصة كما توجد أطر مؤسسية معززة لمكافحة الفساد مثل اللجنة الوطنية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته وكذلك اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته ولجنة الخبراء الوطنيين**

المنبثقة عن اللجنة والتي تباشر العديد من المهام من أهمها: إعداد التقارير الخاصة بمتابعة تنفيذ مصر للالتزامات الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الفساد والمشاركة في أعمال المراجعة التي تقوم بها جمهورية مصر العربية ضمن التزاماتها الناتجة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

- كما توجد اللجنة العليا للإصلاح التشريعي: التي صدر بشأنها القرار الجمهوري رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠١٧ بتشكيل تلك اللجنة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية العديد من الوزراء وجهات إنفاذ القانون ورجال القانون وأبرز اختصاصاتها رسم السياسة التشريعية للحكومة وإعداد وبحث ودراسة مشروعات القوانين والقرارات الجمهورية وقرارات رئيس مجلس الوزراء اللازم إصدارها أو تعديلها تنفيذاً لأحكام الدستور.
- كما توجد اللجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول الموجودة في الخارج: برئاسة النائب العام وعضوية العديد من الأجهزة الرقابية والأمنية والقضائية وتتولى العديد من الاختصاصات أبرزها تمثيل الدولة أمام الجهات المعنية أمام الدول والمنظمات الدولية والمحاكم الأجنبية وهيئات التحكيم الدولية واتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية وإدارية.
- تم إنشاء منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٤ لسنة ٢٠١٧ وهي تختص بتلقي وفحص وتوجيه جميع الشكاوى والرد عليها إلكترونياً، ويمتد نطاق عملها لجميع الوزارات والمصالح والأجهزة الحكومية ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وغيرها من الجهات الحكومية والأشخاص الاعتبارية العامة، بما يجعلها قناة تواصل رسمية ذو اتجاهين بين المواطن والحكومة بأجهزتها المختلفة.
- كما قامت هيئة الرقابة الإدارية بإنشاء إدارة مختصة بتلقي الشكاوى وقامت باستخدام التكنولوجيا واستحدثت نظام صوتي لتلقى الشكاوى بديل عن الكتابة لتسهيل على المواطنين عملية الشكوى مع الحفاظ على سرية الشاكي وكذا إنشاء صفحات على مواقع التواصل الإلكتروني (فيسبوك – انستجرام) ورقم ساخن لتلقى الشكاوى.
- إدارة الكسب غير المشروع تجري فحص أولي لكافة الشكاوى التي ترد إليها، فإذا توافر لدى هيئة الفحص والتحقيق دلائل على وجود شبهات لتحقق جريمة الكسب غير المشروع، فتنفذ إجراءات التحقيق المناسبة، وفي جميع الأحوال تعد الشكاوى التي تقدم عن كسب غير مشروع وما يجري بشأنها من فحص وتحقيق من الأسرار التي يجب عدم إفشائها وأفرد المشرع لمخالفة ذلك عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وذلك بالإضافة إلى استحداث إدارة الكسب غير المشروع آلية التلقي الإلكتروني للشكاوى من خلال رابط إلكتروني أو رقم واتس آب أو رمز الاستجابة السريع (QR Code) وذلك لضمان مزيد من السرية وإمعاناً في الحماية الواجبة لبيانات المبلغين.
- هناك دائماً مساع لمساعدة الممارسين القائمين على مكافحة، في إتاحة الفرص وبناء القدرات ذات الصلة بالآليات والأنظمة في سياق المخاطر والأزمات، ويتم ذلك من خلال ما يلي:

- البرامج التدريبية التي توفرها الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد للعاملين في جهات إنفاذ القانون والجهات القضائية العربية والأفريقية والمصرية، بجانب ماجستير الحوكمة ومكافحة الفساد التي توفره الأكاديمية.
- إيفاد المختصين في مجال الفساد للمشاركة في برامج تدريبية وورش عمل بالجهات النظرية والجامعات الأجنبية للوقوف على أبرز الممارسات الناجحة في هذا المجال.
- إيفاد أعضاء هيئة الرقابة الإدارية للحصول على برنامج الماجستير من الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بفيينا، وكذا الحصول على الدورات ذات الصلة.
- السعي الدائم للاستفادة من أفضل الممارسات الدولية من خلال ما توفره الشبكات الدولية مثل شبكة **GlobeE**، كذلك من خلال التواصل والتفاعل مع ذوي الخبرات من الدول الأخرى في المؤتمرات الإقليمية والدولية مثل مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

١٠- هل اعتمدت حكومتك أو استخدمت أي تدابير تهدف إلى تيسير التعاون الدولي والتبادل السريع للمعلومات في الحالات التي تربط بين الفساد وأشكال الجريمة الأخرى؟ **نعم/ لا**

أ. إذا كانت الإجابة نعم، يرجى الشرح. **التدابير قد تضمن:**

- تنفيذ المساعدة القانونية المتبادلة من خلال الوسائل الرقمية ✓
- تدابير تهدف إلى تعزيز كفاءة آليات تسليم المجرمين
- استخدام قنوات أو شبكات الاتصال الإلكترونية ✓
- استخدام التحقيقات المشتركة أو الموازية أو التبادل الثنائي للقدرات والخبرات بشأن التحقيق في جرائم الفساد المرتبطة بالجرائم الأخرى وملاحقة مرتكبيها ✓
- التعاون مع الدول الأخرى أو الهيئات المتعددة الأطراف أو الدولية أو الإقليمية للتصدي للفساد المرتبط بأشكال الجريمة الأخرى
- الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقات الثنائية أو الإقليمية أو المتعددة الأطراف ✓
- أخرى

الإجابة:

- فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ من أبرز التدابير المتخذة لتيسير تبادل المعلومات والتي تعد من الممارسات الجيدة: تتعاون وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع وحدات التحريات المالية النظرية في ضوء عضويتها بمجموعة إجمونت عن طريق الموقع الآمن لمجموعة إجمونت (**Web Secure Egmont**) ، كما تقوم بإبرام مذكرات التفاهم مع وحدات نظيرة، كما يتم تبادل المعلومات بالاعتماد على مبدأ المعاملة بالمثل. وفي أغلب الأحوال، تتلقى الوحدة طلبات المعلومات من خلال الموقع الآمن لمجموعة إجمونت، وهذا الموقع يسمح بتبادل المعلومات بشكل سريع، حتى في أوقات الأزمات. علاوة على ذلك، قامت وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالانضمام مؤخراً إلى الشبكة الدولية لجهات إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد **GlobeE** وذلك لتعزيز التعاون في مكافحة غسل الأموال الناتج عن جرائم الفساد، وقد سعت الوحدة إلى الانضمام إلى تلك الشبكة لأنها تتميز بتمكين أعضائها

من التواصل فيما بينهم بشكل رسمي وغير رسمي؛ كما تهدف إلى تبادل الخبرات بين جهات إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد في الدول المختلفة.

- في إطار ارتباط هيئة الرقابة الإدارية بعلاقات عديدة مع الأجهزة النظيرة الإقليمية والدولية من خلال مذكرات تفاهم ثنائية للتعاون في مجالات الوقاية من الفساد ومكافحته فيتم تفعيل تلك المذكرات بتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات في الجرائم ذات الصلة.
- ان هيئة الرقابة الإدارية عضو بعدة اتحادات وشبكات دولية وإقليمية والتي يتم من خلالها التعاون مع الأجهزة النظيرة للهيئة والأعضاء بتلك الاتحادات والشبكات لتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات ومنها: الشبكة العالمية لسلطات إنفاذ القانون وهيئات مكافحة الفساد GLOBE، شبكة هيئات الوقاية من الفساد NCPA، الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بالبلدان العربية، واتحاد هيئات مكافحة الفساد الافريقية.
- فيما يتعلق بالنيابة العامة من خلال إدارة التعاون الدولي بمكتب النائب العام تعمل على تنفيذ المساعدة القانونية المتبادلة من خلال الوسائل الرقمية إذ يتم تبادل الطلبات المختلفة وإرسالها عبر البريد الإلكتروني للإدارة لتسهيل الإجراءات وتيسيرها، كما عملت النيابة على تدابير تهدف إلى تعزيز كفاءة آليات تسليم المجرمين من خلال القبض على المتهمين الوارد اسمائها على النشرة الدولية الصادرة من الانترنت مباشرة دون الحاجة إلى أمر قضائي في هذا الشأن.
- كما يتم تبادل المعلومات مع جهات التحقيق الأجنبية سواء من خلال عقد اجتماعات عبر التطبيقات الإلكترونية الحديثة مثلما يحدث مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وكذلك يتم الاستعانة بكل من اليوروجست والهيئات الإقليمية من أجل تيسير تبادل المعلومات في جرائم الفساد أو الجرائم الأخرى ذات الصلة لتيسير إجراءات التعاون القضائي، بالإضافة إلى عقد العديد من مذكرات التفاهم مع النيابة العامة النظيرة لتيسير تبادل المعلومات مع النظراء من جهات التحقيق مثل مذكرة التفاهم المبرمة مع فرنسا، روسيا، قبرص، كوريا الجنوبية، ليبيا والسودان وانجولا رواندا وجنوب أفريقيا.